

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

• عناية السيد رئيس دائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة "كومبسود، COMPSUD"؛

• السيدات والسادة أعضاء برلمانات حوض البحر الأبيض المتوسط؛

• السيد مايكل سكولوس (Michael Scoullous) رئيس فريق "مبادرة أفق 2020" و كاتب عام دائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة؛

• السيدات و السادة الأفاضل ممثلي المنظمات والهيآت ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية؛ أصحاب السعادة؛

• السيدات والسادة، ممثلي مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية؛

• حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم.

إنه لي شرفني ويسعدني أن أتناول الكلمة في الجلسة الافتتاحية للقائكم رفيع المستوى هذا، إلى جانب مُتحدِّثين مُميِّزين ومرموقين، وخصوصا أمام لفيف حضور من طينة خاصة، مُستوعِبٍ لجسامة التحديات وتشابكها ومُستخِضٍ لحجم وضغط الإكراهات التي يُكثِّفها ويُرَكِّزها مَدَارُنَا المتوسطي، وواعٍ كذلك بِثقل المسؤولية التي تُلقِيها على عاتقه، كلٌّ من موقعه، ضرورةً واستعجاليةً لمواجهة الأولى ثم التَّخَلُّص من الثانية، أوفي الأدنى تذليلها والتخفيف من حدِّتها ووَطْأَتِها.

واسمحوا لي في البداية، أن أرحب، بكل ضيوف المملكة المغربية متمنيا لهم مقاما سعيدا بين ظهرائنا، وأنوه بالمجهودات الجبارة التي بذلها أعضاء مجلس دائرة البرلمانيين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة الذين تعاقبوا على إدارة دِفَّتِها، منذ إحداثها في 2002 وإلى اليوم، بتفان وكفاءة وإقتدار، وكذا مجموعات العمل وفرق الخبراء والطاقت الفني، وكل الذين ساهموا خلال كل هذه المدة في تحديد توجهاتها العامة وتنفيذ الخطط وإنجاز المشاريع الرامية إلى تبويبها المكانة اللائقة بها وجعلها تضطلع بالرسالة النبيلة التي إنتدبت نفسها لأجلها، كفاعل قوي و شريك أساسي وقوة إقتراحية ذات مصداقية في صيانة وحماية البحر الأبيض المتوسط ومساهم ميداني في الإرتقاء بمستوى عيش ساكنة هذه المنطقة المأهولة جدا وعالية الحساسية.

حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم؛

إن هذا الإستحقاق الذي يُرتقب أن تُتَوَجَّح أشغاله، ونحن واثقون من ذلك، بإطلاق بزنا مجكم الطموح الذي إختتم له عنوانَ وشعارَ "العشرية الجديدة للتنمية المستدامة بجوض البحر الأبيض المتوسط"، والذي يجمع برلمانيّي ضفتي البحر الأبيض المتوسط، الذين حَطُّوا بثقة ناخبيهم ويسعون إلى حسن تمثيلهم من خلال عكس إنشغالاتهم وحمل إنتظاراتهم والتراجع لترجمتها إلى واقع ملموس، وصناع القرار السياسي وأصحاب المصلحة المعنيين، من متدخلين مؤسستيين وفاعلين إقتصاديين وخبراء وممثلين عن منظمات دولية وإقليمية مختصة ووكالات للتنمية والتعاون الدولي وهيآت مانحة ومنظمات غير حكومية ومكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، ليكتسي أهميه بالغة. ذلك، أننا نتوقع أن يكون مُنتِجاً لِمُخْرَجَاتٍ وَجِيهَةٍ، تزواج بين الواقعية والطموح، والتي من شأن أجراتها ميدانيا أن تُعزِّز حماية بيئة منطقتنا المتوسطية التي كانت مَهْدٌ وتلاقِي وتفاعل حضارات إنسانية عريقة وشاخمة، وتُوفِّر كذلك شروط تحقيق التنمية المستدامة التي ننشدها ونعمل من أجل التمكين لها جميعا، كُلُّ فيما يخصه وعلى أرضه، وفي إطار مبادرات مشتركة أيضا، تتكاتف فيها جهودنا ونتقاسم منافعها وثمارها.

إن المملكة المغربية إنخرطت بدون تَرَدُّدٍ في المبادرة المحمودة التي أسفرت عن تأسيس "دائرة البرلمانين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة" وظلت وَفِيَّةً للمبادئ المَوْجَّهة التي ألْهَمَتْ إحداثها، كما يَسُرُّها اليوم أنَّ أشواطاً مُهمَّة قد تَمَّ قطعها في حياة هذا الإطار التشاوري الإقليمي، الحيوي والنشيط، والذي لا يَعدُّ فقط مُنتدى لإنتاج الأفكار وصياغة الرؤى والتصورات، وإنما أيضا أداةً لتنفيذ برامج ميدانية ومشاريع مادية تهم العديد من أوجه التنمية المستدامة بالمنطقة المتوسطية وخصوصا الإدارة الشاملة والمتكاملة للموارد المائية في هذه الرقعة الجغرافية التي تشهد شُحاً حادا من هذه المادة الحيوية.

حضرات السيدات و السادة؛

يأتي انعقاد هذا الإجتاع الرابع عشر لدائرة البرلمانين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة في مرحلة دقيقة ومفصلية تمرُّ بها المنطقة برمتها، وتواجه فيها تحديات جسيمة ومخاطر عديدة، وهي تسعى إلى تَلَمُّس السبل التي تضمن لها التطور والتقدم والتنمية وتحقيق الإستقرار وإستتباب الأمن وشتيوع السلام في إطار الإحترام المتبادل والإعتبار المتقابل لخصوصيات مختلف مكوناتها وجميع روافدها.

ومن هذا المنطلق، فإنه إذا كانت مراجعة السياسات العمومية المرتبطة بالثروات الطبيعية، الجارية اليوم في بلدان البحر الأبيض المتوسط، تستند إلى الفهم الواعي لحقائق ومتطلبات العصر، فإنها لا بد أن تقوم أيضا وبالأساس على إعادة نظرها في التعاطي مع "معضلة" الموارد المائية حفاظا على مصالحنا الجوهريّة،

جميعاً، وتعزيزاً للعمل الإقليمي المشترك في هذا القطاع الذي يُعدُّ من أشد المجالات حيوية وحساسية وإستقطاباً وتركيزاً للإنشغالات الرئيسية، الراهنة والمستقبلية.

و ليس خفياً عنكم، معشر السيدات والسادة الأفاضل، أن الفضاء المتوسطي يؤوي 60% من ساكنة العالم المصنّفة في خانة الأوفر "ماء"، أو الأقل حظاً، قياساً إلى حصة الفرد الواحد من الموارد المائية المتاحة في السنة. وعلى هذا المستوى، فإن كل بلدان الضفة الجنوبية تندرج ضمن هذه الفئة، إذ جميعها تجاوزت، ومن مدة ليست بالقصيرة، عتبة الإجهاد المائي، المُحدّد، كما تعلمون، في 1000 م³، من المياه المتاحة للفرد الواحد في السنة، فيما معظمها يوجد على مشارف التفهقر إلى حدّ الفقر المائي المعادل لـ 500 م³ كحصة للفرد سنوياً من هذا المورد الذي لا تستقيم الحياة ولا تزدهر بدونه.

فضلاً عن ذلك، فإن بعض الأقطار من شمال إفريقيا، لا تربو حصّة الفرد فيها من الموارد المائية المتاحة عن 200 م³ في السنة، ممّا يُعبّر عن أزمة حادة في توفير الإمدادات اللازمة لمختلف الإستعمالات مع ما يتّوَلّد عن ذلك من إختلالات خطيرة في منظومات الإنتاج الإقتصادي وتدني مردوديته وتدهور مقلق وتردي سريع ومتلاحق في الأوضاع الإجماعية بالنسبة لعموم الساكنة، وخصوصاً الهشة منها، فضلاً عن تضرّرٍ حاد وتأثرٍ بالغ وتآكل واضح لمكونات الأنظمة الإيكولوجية وإضطرابٍ خطير في وظائفها الأساسية.

وسيزيد تغير المناخ، حسب توقعات فريق الخبراء البين حكومي حول تطور المناخ، إذا لم يُتخذ و يُتَّخذ مايلزم، الوضع تعقيداً مع إحتمال مواجهة دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، على وجه الخصوص، بحلول نهاية هذا القرن، إنخفاضاً حاداً في الأمطار قد يصل إلى 25% من مستواها الحالي، وإرتفاعاً في معدلات التبخر بنفس النسبة، في مقابل التزايد المُطرَد للطلب على الموارد المائية من قبل قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والمدن، والإرتفاع المهول لمستوى التلوث وتعدد مصادره في كثير من المناطق.

وعلى هذا الأساس، فإن قطاع الموارد المائية بالجمال المتوسطي يُجسّدُ بامتياز الضرورة المستعجلة لتبني سياسات وجيهة وخطط شمولية وفعالة وإعتماد استراتيجيات مُبدعة وإقرار رؤى خلاقة وسن قوانين ملائمة يشارك في بلورتها وتنفيذها مختلف المتدخلين على الصعيد الوطني وحتّى الإقليمي، وكذا، بل وعلى الخصوص، تمثّل ثقافة وسلوك جديدين على المستويين الرسمي والشعبي لمواجهة التحديات والإكراهات ذات الصلة، وما أكثرها وأعقدها.

وهكذا، فعلى الرغم من أن أسباب وأبعاد وتجليات وحِدّة "أزمة" أو إشكالية المياه في ضفتي البحر الأبيض المتوسط تختلف من واجهة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، إلا أنها تشترك وتتشارك جميعها، فيما يتصل بالضفة الجنوبية، كما تشكل كلها أو جها لنفس التحديات التي تواجه توطيد دعائم الأمن المائي بها، وما يستتبع ذلك من إرتبان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان ككل وتراجع نوعية الحياة وتفانم في إنتشار الأمراض، وتفاحش عدم المساواة، وتأجيج التوتر وإذكاء النزاع وتحفيز الهجرة من الريف والبادية أو حتى من البلد كله. الأمر الذي يُعقّد على الدول المعنية مباشرتها، بأمان وإطمئنان، عملياتها التنموية والتي يتعيّن أن تطال كل الواجهات وجميع المجالات.

وتأسيسا على ذلك، فإن الضفة الجنوبية لبحرنا الأبيض المتوسط، وبالنظر للخصائص الحادة والعديدة التي تعيق مسيرة النمو ومسار التنمية بهذه الأخيرة، تستحق إهتماما خاصا، ولا يجب أن تُجبر على التخلي أو التفريط في حقوقها الثابتة في التطوير والإنماء لفائدة عقيدة الإيكولوجيا المتطرفة، ولا أن يُنظر إليها على أنها مصدرٌ للهشاشة أو موضوعٌ للتعاون الدولي فحسب، بل باعتبارها فاعلا أساسيا في مختلف مراحل ومفاصل عملية التنمية المستدامة المتوخاة لصالح سكان المدار المتوسطي قاطبة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الماء هو رافعة أساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بالنسبة لجميع الأمم ، كما أنه مُحدّد رئيسي لراهن الدول النامية ومستقبلها. لذلك، فإن بعث وتعزيز التنمية الشاملة، وتنويع وتحسين وتفعيل آليات تعاون دولي وإقليمي أكثر نجاعة، وتحفيز نهج تشاركي مُبتكر للوصول إلى بلورة مشاريع رائدة وصياغة حلول جديدة قابلة للحياة إقتصاديا ومُنصفة إجتماعيا ومُسدامة بيئيا في مجال المياه والصرف الصحي في حوض البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن يكون شأنًا عامًا يتعين أن ينخرط فيه جميع الفرقاء من مختلف الخلفيات والصفات والمشارب. وهو ما تُجسّده، في تقديرنا، على مستوى فضائنا المتوسطي، إلى جانب فاعلين آخرين، مؤسساتيين وغيرهم بالتأيد، **دائرة البرلمانين المتوسطيين من أجل التنمية المستدامة كومبسود، "COMPSUD"**. ذلك، أنه بتوفيرنا الماء بالحجم الكافي والجودة المطلوبة وبصفة دائمة، في تناغم تام مع محيطنا الطبيعي، سنقطع أشواطاً مهمة وسنكسب رهانات النهوض بأوضاع المواطنين على عدة مستويات كما سندعم توازن النظم الإيكولوجية ونمكنها من أداء وظائفها البيئية، الآخذة في التراجع.

و في هذا الصدد، فإننا نعتبر أن أكثر القضايا إستعجالا وإلحاحا، في محيطنا المتوسطي، هو الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المناسبة. ذلك، أنه و على الرغم من التقدم الذي

أُحرزَ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في العام 2000، و الجهود المبذولة لتحقيق تلك التي تم تبنيها في شتبر 2015 من قبل المجتمع الدولي برسم أجندة 2030، والتي تتّغيا، ولوج الجميع إلى الماء الشروب والإستفادة من خدمات الصرف الصحي، فإنه لا يزال نحو 180 مليون شخص محرومين من إمدادات المياه المحسنة في حوض البحر الأبيض المتوسط، معظمهم في الضفة الجنوبية، كما لم تتعدّ، إلى الآن، نسبة الربط بشبكة التطهير السائل في بعض دول هذه الأخيرة 30%، مع ما يترتب عن ذلك من مخلفات سلبية واسعة وإكراهات ضاغطة تعيق التنمية البشرية المستدامة، أو على الأقل، تحدّ من فرصها كما ترهن تصور الإنتقال إلى غد أفضل.

لذلك، فإن الإدارة المستدامة للماء في عموم فضائنا المتوسطي، وعلى المستوى المحلي/الوطني أيضا، والإستغلال الأمثل كما الإستخدام المنتج والإستعمال المريح والإسناد الجيد والتوزيع العادل له وكذلك صيانتة والمحافظة عليه، كل ذلك يتطلب الإنخراط الفعلي والصادق والدؤوب لجميع الجهات المعنية، وعلى رأسها بكل بدهة البرلمانات والحكومات، وتضافر جهود كل المتدخلين، ليس قُطريا فحسب و إنما على مستوى الحوض المتوسطي بأكمله، وذلك حتّى لا نترك أحدا من سكانه مُتخَلِّفا عن الركب كما جاء في الشعار الذي تصدّر ولخّص إستراتيجية/أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

حضرات السيدات والسادة؛

إنه من نافل القول أن لكل مرحلة رهاناتها وخصائصها، مما يستوجب صياغة تصورات وخطط عمل كفيلة بالاستجابة للإنتظارات وتقديم أجوبة ناجعة للقضايا الملحة التي يشهدها قطاع المياه بالمنطقة المتوسطية. وهكذا، فإنه لا مناص من إستنفاد الجهد من أجل إعتداد كُلي وتنفيذ صارم لمبادئ التنمية المستدامة وقواعد الإدارة الشاملة وأسس التدبير المندمج للمياه السطحية والجوفية وتفعيل نظم الحكامة الجيدة وصياغة حلول ملائمة بشراكة بين القطاعين العام والخاص في أفق الحيولة، أو على الأقل إرجاء أقصى ما يمكن، حدوث إختلال بين الطلب المتزايد على الماء، من كل المستعملين، والعرض من هذه المادة الحيوية التي تشهد تناقصا حادا ومتسارعا وتدهورا نوعيا ملحوظا وهدرًا مرفوضا وتثميننا ضعيفا للمُعبأ منها والذي تطلب تخصيص إعمادات مالية ضخمة أثقلت الميزانية العمومية.

وفي هذا الإطار، فإن بلادنا، ونظرا لإرتباط الماء بالسيادة الوطنية ولكون الولوج إليه حق يكفله دستور المملكة، قد جعلت الشأن المائي على رأس إنشغالاتها وفي مقدمة أولوياتها. وهكذا، فإن الحكومة المغربية قد قامت في السنوات الأخيرة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

نصره الله، وبأوامره وتوجيهاته السامية والسديدة، أعزه الله، بتحيين وتنفيذ الإستراتيجية القطاعية للماء، وهي اليوم بصدد وُضِعَ اللمسات النهائية لبلورة وإعتماد المخطط الوطني للماء.

وبهذا الخصوص، أوْدُ التنبويه إلى إستحضرنا وإستبقنا، عند الشروع في إعداد هذه الوثيقة الإستشرافية المُرْجِعية التي ستؤطر السياسة المائية ببلدنا على المدى البعيد، تعرض بلادنا أكثر فأكثر، بحكم موقعها الجغرافي وخصائص نظامها الهيدرولوجي، للآثار السلبية الوخيمة الناتجة عن التغيرات المناخية وما يستوجب ذلك من ضرورة مكافحتها والحد منها وحتى التكيف معها، فجعلنا الأفق الزمني للمخطط الوطني للماء يمتد بدل عشرين سنة، كما كان ساريا قبل إعطاء قانون الماء الجديد رقم 15-36، الصادر في 10 غشت 2016، إلى ثلاثين سنة اليوم. هذا، وإنه بالإضافة إلى هذا المقتضى الجوهري المحدث بموجبه، فإن القانون المذكور يهدف كذلك إلى تعزيز التدبير التشاركي والتشاورى واللامركزي للموارد المائية وتكريس حمايتها فضلا عن معالجة بعض النقائص التي إعترت القانون السابق وتغطية الجوانب التي أغفلها المشرع يومها أو أستحدثت بعد إعتماده مع إدخال مقضيات وأحكام جديدة للجواب على الأسئلة العديدة التي أفرزها تنفيذ القانون رقم 10-95 وإعمال نصوصه التنظيمية والتطبيقية.

وعليه، فإن المخطط الوطني للماء الذي جرى إعداده وتحضيره في إطار مسلسل تشاوري فعلي وواسع وفعال وفي تقييد صارم بمنهجية تشاركية حقيقية تنخرط فيه، عن وعي و بمسؤولية، كل الجهات المعنية، و تقودها وكالات الأحواض المائية، على المستوى الترابي، تحت إشراف و توجيه الوزارة الوصية في علاقة وطيدة و تعاون وثيق مع القطاعات الحكومية و المرافق العمومية المختصة، ليرمي، طبعا، إلى تعزيز المكتسبات ومعالجة الإختلالات وتجاوز النقائص ورفع التحديات المستقبلية المرتبطة بالماء، إستكشافا وبحثا وتخطيطا وتعبئة وتدبيرا وصيانة وثمانينا، وذلك حتى نهاية النصف الأول من القرن الحالي.

يجدر بالتذكير بهذا الصدد أيضا، أن الإستثمارات العمومية الضخمة التي وُجِّهتْها المملكة المغربية لقطاع الماء خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لمواكبة التطور الذي تشهده بلادنا وتوفير الشروط المناسبة لإنجاز المشاريع المهيكلية التي يتواصل إطلاقها، قد آتت أكلها. ذلك، أنه تم تعزيز شبكة التجهيزات المائية ومنشآت تحويل ونقل المياه بين الأحواض وكذا الرفع من السعة التخزينية الإجمالية لحضيرة السدود الكبرى، البالغ عددها اليوم 145 سداً والموزعة على جميع جهات وأقاليم المملكة، إلى أكثر من 18 مليار م³، ناهيك عن تهيئة عشرات البحيرات التلية وتشبيد، على إمتداد مجموع التراب الوطني، ما لا يقل عن 125 سدا ذات الأحجام الصغرى والمتوسطة تمكن حقيقتها من إحتواء 100 مليون م³.

هذا، وإن النتائج المُحصَّلة من البرامج النوعية التي تم إنجازها خلال الفترة المذكورة لجدُّ مرضية، حيث مكَّنت من تعميم الإمداد بالماء الشروب في عموم الوسط الحضري، ومنذ أمد بعيد، ورفع نسبة الربط بشبكة التطهير السائل من 7% سنة 2006 إلى أكثر من 76% اليوم، ومعالجة زهاء 50% من المياه العادمة المُجمَّعة. كما تم الإرتقاء بنسبة التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي من 14% سنة 1994 إلى 97% حاليا، ما يربو عن ثلثها عن طريق الربط الفردي، فضلا عن تحسُّن ملحوظ في مؤشرات الدخل وإنتاجية الإستغلاليات الفلاحية والصحة العمومية وتراجع الأمية، بالإضافة طبعا إلى تأمين فرص الشغل وتفرغ الأمهات والأطفال لمهام أخرى أكثر نفعا غير جلب الماء الذي كان يتطلب التنقل وقطع مسافات طويلة أحيانا، وما تترتب عن ذلك من تداعيات إيجابية نظير إرتفاع نسبة التمدرس ومكافحة الهدر المدرسي الذي كان مُستفجلا خصوصا في وسط الفتيات بالأرياف والبوادي.

وعلى مستوى آخر، وتكريسا لذات التوجه، فإن السياسة الوطنية المندمجة، الرامية للحفاظ على البيئة و تقليص الإنبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، بنسبة 32%، بحلول سنة 2030، وحظر المواد المعدلة جينيا، ومراجعة وملائمة الإطار المؤسسي لقطاع الماء والإرتقاء بترسانته القانونية وتطوير منظومة حكامته، وإعتماد القانون المتعلق بالنفائات البلاستيكية والذي دخل حيز التنفيذ منذ سنوات، وقبله تبني وتفعيل الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية والتنظيمية العميقة، إنما هي تعبير عن الإنخراط الكلي والإرادي الواضح لبلادنا في المبادرات المتعلقة بمكافحة التَّغْيَر المناخي التي تطلقها وترعاها المجموعة الدولية لصون كوكبنا وحفظ حقوق الأجيال القادمة في حياة آمنة وسليمة، والتي تعد منطقتنا المتوسطة أكثر عرضة لمخاطره وأشد تضررا من عواقبه الوخيمة.

وتجسيدا لهذه التعبئة وتأكيدا لذات الإلتزام، فإن المملكة المغربية قد رفعت من سقف طموحاتها، من خلال إستراتيجية وطنية إرادوية، تهدف إلى بلوغ نسبة 52% من الطاقات المتجددة، من مجموع القدرة الوطنية للإنتاج الكهربائي، في أفق 2030، وذلك بفضل مشاريعها النوعية الكبرى، وخاصة في مجال الطاقات الشمسية والريحية. وهو ما يجعل بلدنا أحد أهم الرواد في هذا الحقل الحيوي والهام على مستوى العالم.

حضرات السيدات و السادة؛

ولأن الفجوة بين العرض من الماء والطلب عليه، خصوصا في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ليست من نسج الخيال، بل هي واقع معيش، ويتعين إذا ردمها أو على الأقل تقليصها إلى أبعد الحدود

وإستباق آثارها، فإننا مطالبون بتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والإكثار من مثل هذه المبادرات المنتجة، التي تقودها **دائرة البرلمانيين المتوسطين من أجل التنمية المستدامة**، مع العمل سويا على تحسين أدائها وتعظيم وتوسيع الرقعة الجغرافية لآثار إنجازاتها لفائدة الضفتين على السواء.

وعليه، و لبلوغ ذلك، فإن مقاربتنا لإشكالية التنمية المستدامة بشكل عام وإدارة المياه، بوجه خاص، بمدارنا المتوسطي، في ظل كابوس التغيرات المناخية، يجب أن تكون شاملة و متاسكة و متسقة و منسجمة و النقاية و خصوصا حاضنة و مؤمنة للفئات الأشد هشاشة و المناطق الأكثر جروحية تجاه مخلفات و انعكاسات الإختلالات المناخية الضارة و المرشحة للارتفاع و الآخذة حتما في الحدة و الإتساع مستقبلا إذا لم يُتَّخَذْ ما يلزم و بصفة مستعجلة الآن، و من قِبَلِ كل الجهات المعنية و في طليعتها الحكومات، بإعتبارها فاعلة أساسية في صياغة و تنفيذ السياسات العمومية، و معها البرلمانات لكونها هي المؤتمنة على مراقبة الأولى و الساهرة على سن التشريعات و إعتادها.

حضرات السيدات والسادة، أيها الحضور الكريم؛

اسمحوا لي أن أشدد، قبل أن أنهى كلمتي هذه، على أن الجهود التي بذلت لحد الآن، وعلى أهميتها، لا تتناسب مع حجم معضلة الموارد المائية في الحوض المتوسطي والتي تستوجب تعبئة كل الطاقات للحد من تفاقمها و استباق المخاطر الحقيقية و الوشيكة التي تندر بها، و إنه إذا لَتَحَدَّ كبير موضوع علينا جميعا اليوم.

ولا أعلمكم مجهولا لديكم، لَمَّا أذَكَّرُ بأن الأفعال هي أكثر فصاحة و أبلغ أثرا من الخطابات و الأقوال. كما أن العوامة لا تتمظهر فقط في أشكال تدفق الأموال و تبادل السلع و الخدمات و قواعد التجارة العالمية، غير المتكافئة في معظمها، بل يتعيَّن أن تتعدى ذلك لِتَتَجَلَّى، و بالخصوص، في الصور الرائعة للتآزر و التعاضد في مواجهة الأزمات الحادة و مكافحة الكوارث الطبيعية و الحد من آثارها و التي أكثر من 90% منها مرتبطة، حسب "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية"، بالماء (كالظواهر الهيدرومناخية القصوى) أو يُعَدُّ هذا الأخير أهم عامل أو مَصْدَرٍ أو ناقل لها.

و إن من شأن هذا الإهتمام المشترك و الإنشغال المتقاسم، معشر السيدات و السادة، أن يُلهِمها و يُوجِّها تفكيرنا جميعا، كما يجب أن يُوَطِّرنا عملنا و يقودانا إلى إطلاق مبادرات و اعدة في حقل المياه، تجمع بين النجاعة الإقتصادية و العدالة الإجتماعية و الإستدامة البيئية، لفائدة دول حوض بحرنا المتوسط، المتفرد

في خصائصه الطبيعية، والغني بتنوعه البيولوجي عَزِيزِ النظر، و الفدّ بمكوناته الإيكولوجية الإستثنائية، لكن المثل، وَيَا حَسْرَتَاه، بمئات آلاف الأطنان من الملوثات الخطيرة جدًّا من مختلف المصادر التي تقذف فيه سنويا، و الذي يستصرخنا للهبة لتخفيف الحمل عليه الذي لم يَعدْ يُطيقُهُ وَيَبْنُ تحت وطأته.

متمنياتنا للمتقاكم هذا بكامل النجاح والتوفيق، وشكرا على إصغائكم، والسلام عليكم.